

إفافة العواء

[116] المأقن إن كان، والا فالأأاط باأ مزامن أام الطرق الأأ أكون اطرافا للعلم لعم كون الأأاط فف الطرق أأفا، وان قلنا بكونه كذلأ فف اطراف أام المأأملاأ. ولازم ذلأ أن أأأ بمؤأ كل واء من الطرق المأأأة إن لم فكن له معارض. وفف ففر هأه الصورة إن كان المعارض ناففا للأكلف، وكان من ففر نوعه، فالعمل على طبق الامارة المأأأة وان كان ناففا، وكان ففرا آأر من نوعه، فالعمل على الاصل فف ففر الأأر مطلقا، وفف الأأر على الأأفر إن لم فكن للمأأأ أأأأ، والا أأأأ العمل به. هأا إذا كان المعارض ناففا للأكلف، وأما إذا كان مأأأا لأكلف ماض للآأر، فالعمل على الاصل فف ففر صورة كونهما ففرفن من الأأر، وففهما الأأفر مع عم المأأأ، وأأأأن أأأهما مع المأأأ. فظهر وفه ما ذكرنا كله بالأأمل. أم انه على فرض كون العمل، بالأأاط - ففما بافأفنا من الطرق - موبأ للعر والأأأ، فهل المأأأ العمل بالطن بالطرفف ام لا ؟ ومبأ ذلأ ان الطرق المأعولة - بعء العلم بها - هل هف مثل العلم فف انألال الأكالفف المعلومه بالأأمال أم لا ؟ غاية الامر أن الاأفان بمؤأها ففأ، بءلا عن اأفان الواقع. وأوضف ذلأ أنه لو علم بوب عمل معفن - بعء كونه من اطراف العلم الاأمالف - فأنل العلم الاأمالف إلى العلم الأفصلف والأأأ البءو. والأزم علىه بأأم العقل الاأفان بما علم أقصفا، وباقف الاطراف مورا لاصالة البراءة. ولو فرض الأأأ فف علمه، بان لم فكن ما أأع بوبوبه واءبا فف نفس الامر، وكان الواأب ذاك الطرف الآخر الذى صار مأأوما بالبراءة، لم فكن علىه شئ، وإن لم أأأ باأأهما،